

في ندوة اللمية .. الخبراء يسلطون الأضواء على أهم ملامح موازنة هذا العام

أرقام الميزانية تكشف عن توجه مستمر لدعم التعليم والتدريب



جانب من الندوة

أخبار الندوة

عبدالله الطياري تصوير - بكرى القرني

أكد خبراء اقتصاديون ورجال الأعمال لـ(المدينة) ان ميزانية المملكة لعام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ التي أقرت يوم أمس كانت مواكبة للتوقعات التي صدرت عن عدد من المؤسسات المالية المحلية والدولية.

وأوضح الخبراء الذين استضافتهم (المدينة) في ندوة بمناسبة صدور الميزانية ان انخفاض أسعار النفط اثر بشكل جزئي على الواردات المتوقعة الا ان العجز في الميزانية سيتم تغطيته عبر الاحتياطات الكبيرة التي رصدت خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتحدث الخبراء خلال الندوة بشفاافية عن كيفية احتساب وزارة المالية للموازنة العامة للدولة والتي تأخذ بعين الاعتبار أسعار النفط خلال العام الماضي والعام اللاحق مع حساب متوسط سعر البترول حيث ان المملكة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

حظي:

المالية أكثر تحفظاً في وضع الميزانيات والعجز يمكن دعمه من الاحتياط

إلى أن الفاوض المتوقع في حدود ٥٠٠ مليار التي شهدته هذه الميزانية. القراءة الأولية للميزانية هي تساؤل المواطن السعودي ما هو حاله في عام ٢٠٠٩م. وهذا هو حديث الشارع.. عندما ننظر إلى آلية الإنفاق أو تقسيم الميزانية نلاحظ حرص الحكومة على توزيعها بنفس المناسر التي تسير عليه الخطط التنموية بمعنى أن الميزانية تسير بنفس الإستراتيجية العامة في تنمية الموارد البشرية ودعم المشاريع وهذا كان تحدياً صعباً تواجهه الحكومة في ظل انخفاض أسعار النفط والتوقعات غير المتفائلة كثير لعام ٢٠٠٨م إنما لفت نظري كذلك أن التقديرات الأولية التي بنيت عليها الميزانية شبيهة متفائلة لأسعار النفط عندما ننظر إلى الانخفاض الكبير الذي حدث لأسعار النفط في الربع الأخير من هذا العام.. وعدم وجود مردود إيجابي لآلية دعم الأسعار التي تمت عن طريق خفض الإنتاج عبر منظمة أوبك يثبت في دواخلنا نوعاً من التخوف في ظل الركود العالمي وانخفاض الطلب العالمي على جميع القطاعات بدون استثناء.. أيضاً.. ما في شك أن هذا ينطبع أيضاً عن الميزانية أخذت في معيارها أرقام ٤٥ دولاراً لسعر البرميل وهو أعلى مما نحن عليه الآن.. ولا نستطيع أن نحدد تماماً مدى جدوى حقيقة هذه الأرقام في الوضع الراهن..

- أ. زياد البسام:

ننتقل إلى الموازنة التقديرية.. مثل ما نكر أخي زياد إن شاء الله تكون وضعت بحفظ.. فلم توضح الميزانية سعر برميل للبتروال التي وضعتها الموازنة العام القادم ولكن وزارة المالية ستكون أكثر تحفظاً في وضع الميزانيات فقد تكون الموازنة محتفظة بعض الشيء حتى لو كانت كذلك وحقت نفس الإيرادات التي وضعت ضمن الموازنة سيكون العجز فقط ٦٥ مليار ريال وهذا يمكن دعمه من الاحتياط الموجود.

* هل قرأت أ. زياد أنها ميزانية مشاريع؟

- أ. زياد البسام:

في الواقع.. إن الميزانية تهدف بشكل رئيسي إلى مشاريع حديثة واستكمال المشاريع القائمة تركب هذه الميزانية على تنمية الإنسان بشكل رئيسي ٢٥٪ من الميزانية مخصص لقطاع التعليم والتدريب وإلى إنشاء جامعات جديدة متخصصة للبنات (جامعة نورا بنت عبدالرحمن).. وأيضاً (إنشاء جامعة صحية تتبع لجامعة العلك سعود ولكنها مستقلة).

والتركيز على قطاع الأبحاث الخارجي بشكل كبير جداً والاستثمار فيه وتخصيص ما يقارب ١٢,٥٪ للخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية لتنمية الإنسان ورفاهيته.

* د. خالد الحارثي قراءة الأولى للميزانية.. هل هي واقعية.. وهل فيها شيء لم يترجم في أرقامها مما حدث قبل الأزمة ويعد الأزمة..

- د. خالد الحارثي:

حقيقة أعتقد أن الأرقام التي خرجت بها الميزانية أرقام متوقعة من ناحية عام ٢٠٠٨ والموازنة التقديرية لعام ٢٠٠٩م فلا شك أن جميع أو معظم المؤسسات المالية كان لديها توقعات لهذه الميزانية ومنها بعض المؤسسات الدولية المعتمدة التي أشارت

ترحب بكم في جريدة المدينة في ندوة الميزانية لهذا العام (ميزانية ١٤٣٠/١٤٣١هـ) حيث كان وصف الميزانية في الكثير من معطياتها واقعية.. ميزانية تميل إلى الشفافية.. وميزانية تلائم الأحداث الحارية التي كانت تواجه أسعار البترول في الفترة الماضية..

* ما القراءة الأولى أ. زياد التي قرأتها أنت من ميزانية الدولة لهذا العام؟..

- أ. زياد البسام:

تضمنت الموازنة العامة للدولة هذا العام المالي ١٤٣٠هـ/ ١٤٣١هـ مشاريع تنموية تزيد عن جميع الميزانيات السابقة للدولة وكان الهدف الرئيسي من تلك إيجاد بيئة مناسبة للتنمية ورفاهية المواطن بشكل مناسب.

وهناك فرص جيدة للمواطنين والمواضات للاهتمام بالتعليم بشكل عام والخدمات الصحية والاجتماعية.. وكل ذلك سوف يؤثر خاصة مع الوضع الاقتصادي العالمي الحالي على الحركة الاقتصادية وإنشاء المشاريع بتكاليف مناسبة حيث إن أسعار التكاليف على مستوى العالم متزايدة.

م. صالح حضي:

أطرق أولاً لموضوع الميزانية التي صدرت.. فهي تعتبر ميزانية تاريخية للمملكة وهي لم تصدر في تاريخ المملكة.. ولا نتفقد أن نراها في الـ ٥ سنوات الماضية بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى ١٥٠ دولاراً وأحب أن أوضح ما قاله خادم الحرمين الشريفين في اجتماع ٢٠٠٨ دولة فقدر أن المملكة سوف تنفق ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار لو نظرنا إلى الاحتياطي الحالي في المملكة الذي يبلغ تقريبا حوالي ٥٠٠ مليار بالإضافة إلى ما حققته يصل إلى حوالي تريليون ريال فائضاً.. وهذا يؤكد ما قاله خادم الحرمين الشريفين إن الخطه المستقبلية لإنفاق ٤٠٠ مليار دولار لابد أن ننظر إليه بخطة الدولة.

إذا كانت الدولة كما ذكرنا أنها التزمت بهذه المشاريع الضخمة.. فهناك تقاؤل كما أشار الدكتور خالد في أسعار النفط والأزمة المالية سيكون تأثيرها على ميزانية ٢٠٠٩ طفيفاً..

هل التخوف الموجود الذي تحدثنا عنه من الأزمة المالية سيكون له تأثيره على ميزانية المملكة أم أن المملكة استطاعت هذا العام ان تعطي شيئاً من الاطمئنان للمستثمر الداخلي وللمواطن من خلال ارقامها والتزامها.

- م. صالح:

إلى الآن لم نر آثار الأزمة الاقتصادية على مجتمعاتنا الخليجية وبالأخص المملكة.. وما زالت تبعات الأزمة موجودة وسوف نرى أسوأ منها خلال الربع الأول من العام القادم.. ما في شك أن الميزانية عندما صدرت أدت إلى التطمين بغااضي ميزانية حوالي ٥٩٠ ملياراً يعطي تلميحاً مسبقياً لكافة القطاعات الاقتصادية في البلاد.. وسوف تساعد الدولة لمواجهة أية أزمة اقتصادية ستواجهها في السبوتة القادمة.

الحرشي :

معظم المؤسسات المالية توقعت أرقام الميزانية قبل صدورها

الإفناق الحكومي الذي ذكرته الموازنة التقديرية للعام القادم وكافة المشاريع التي ذكرتها الدولة مازال التركيز على القطاع التعليمي والقطاع الصحي وهذان القطاعان أكثر أهمية لدى المواطنين ومن القطاعات التي يلتمسها المواطن بنفسه.. ولكن نتمنى فتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص بما يضمن إيجاد فرص وظيفية لهذه الأعداد الكبيرة للطلاب والطالبات الذين يخرجون من الجامعات والمدارس.. أيضاً تعجيل التخصص في كافة القطاعات التي تُدرس خلال السنتين أو الثلاث القادمة.. مما يسهم في إيجاد فرص وظيفية.

بيان وزارة المالية لم يتطرق كثيراً إلى برامج التخصصية التي تتبعها الحكومة في ٢٠٠٩م.

❖ م. صالح حقني:

قد تكون الخطط التنفيذية لم يتم إقرارها إلى الآن وقد تكون خطأ استراتيجية وضعت لتخصيص بعض القطاعات والفترة الزمنية من الممكن انه لم يتم وضعها جزء منها سوف يُنفذ العام القادم وأتمنى أن ترى الموازنة العام القادم خطط التخصص و ما سيتم عمله في الفترة القادمة.

* د. خالد: هل لديك تعليق على طرح الموازنة.. خاصة وأن الميزانية صدرت مع وجود آثار للأزمة العالمية على كافة القطاعات!..

كما تحدثت في المقطع الأول أن البترول والأسواق العالمية بدأ يستجيبان أيضاً إلا أن هناك شيئاً إيجابياً في ٢٠٠٩م ولكن ملاحظ أن الميزانية فيها شيء من التخوف نظماً انعكست في الربع الأخير.

- د. خالد الحرشي:

أعتقد كما ذكرت سابقاً أن الموازونات التقديرية للدول عادة يجب أن تكون متحفظة خصوصاً عندما تعتمد في موازنتك على مصادر إنتاجية في حين أنه عندما يقل تحكم القطاع الحكومي في السيطرة على الاقتصاد

تجد أن مشاركة القطاع الخاص تكون أكثر فعالية.. وهذا ما ننتسده الآن.. ونتمنى أن تتم مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الخدمية وإعطاء فرصة للقطاع الخاص أن يقود دفعة الاقتصاد وعندما نرى مسيرة الاقتصادات المتقدمة نجد في تجربة نمور آسيا مثلاً عندما يكون هناك تحكم وسيطرة على الاقتصاد من القطاعات الحكومية فيعاد دفعة القيادة مرة أخرى للقطاع الخاص فوراً لتكون إيجابيات السوق الحر أكثر فعالية.

× بخصوص صناديق التنمية الدولة في الميزانية استمكمت الدعم الحكومي وتعزيز موارد صندوق التنمية العقاري وكافة الصناديق هذا لا يعطي اطمئناناً أكثر للشارع والمواطن.. فهذا الدعم الحكومي في ظل الأزمة العالمية التي القت بظلالها خوفاً شركات مواسس تخوف لدى الكثير سيلاص نارها كل مواطن.. إلا أن الدولة تقول في ميزانيتها ان لديها دعم وخلافه.. ما قراءتك لهذه النقطة؟

❖ م. صالح حقني:

الشارع ليس أكثر تفاؤلاً عن العام الماضي بل بالعكس أكثر تشاؤماً في الفترة اللاحقة.. الميزانيات السابقة تنظر الي دعم القطاع الصحي والتعليم.. فلو ذكرنا فقط كما ذكر في مجلس الشورى أمس التوصية براف الإقراض في الصندوق العقاري إلى ٢٠٠ مليار هذا لو أقر يُطمئن المواطن

السعودي للأعوام القادمة.

ليس هناك شك أن المواطن يريد أن يلمس الأمور هذه.. فالقطاع الصحي مازال لدينا مشاكل فيه ومازال عدد المستشفيات قليلاً وقطاع التعليم لم يوفر الوظائف للمتخرجين من هذه الجامعات فقطاع التعليم لا يؤدي دوره لأنه لا يوفر الفرص الوظيفية المناسبة للمواطنين.

ولا أستطيع القول إن هذه الميزانية متشائمة بل محفظة وأرى أن سعر البترول سيكون أعلى من ذلك وسحق المملكت خلا أكثر من ذلك في الشهور القادمة بإذن الله تعالى.

× أنتم من شركة من كبريات الشركات في تصنيع الأذعية هل ترون من خلال قراءتكم للميزانية ما سيكون عليه ٢٠٠٩؟!

- م. صالح حقتي:

التضخم إذا انخفض من ٩% إلى ٣% سيساهم إلى دفع عجلة الاقتصاد في البلاد وزيادة الإنفاق الحكومي للمواطنين.. ليست فقط في عملية الانحياز بل عملية إنفاقها واستثمارها في البلاد.. هذا كله عجلة اقتصادية متكاملة.. التخوف الذي رأيناه خلال الـ ٣ شهور الماضية حتى على مستوى المؤسسات المالية والأموال المتوفرة لهذه القطاعات كل شخص بدأ ينتظر إلى موضوع الأزمة الاقتصادية بمنظور مختلف منتظر لـ ٣ شهور أو ٦ شهور ونرى ما سوف يحدث في عملية الاقتصاد العالمي ومدى تأثيره على السوق.. فإذا انخفض الإنفاق من قبل الشركات فالعجلة الاقتصادية أصبحت أكثر تباطؤاً في المملكة.

وهناك بعض القطاعات التي لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية.. وارتفاع المواد الأولية الغذائية مع بداية الـ ٢٠٠٨ أثر على كثير من المواد الغذائية في تحقيق هامش الربحية وفي إيجاد المواد الأولية في الأسواق العالمية وهذا كان واحداً من التأثيرات التي حرت على هذا العام.. الآن انخفضت أسعارها في الأسواق العالمية ولم تصبح مشكلة في توفير المنتج والحصول على ربحية معقولة في هذه الأسواق.. فإذا نظرنا إلى القطاع الأسمنتي والتنيمة العقارية فحصل انخفاض في قطاع التشييد والبناء والتنيمة في القطاع الأسمنتي.. فكل القطاعات ستأثر بالأزمة المالية وتتفاوت التأثيرات بين قطاع وآخر.

ولكننا بالرغم من ذلك نحن أكثر اطمئناناً في القطاع الغذائي..

× د.. خالد ما قراءتكم للسوق المالية والبيان الذي صدر عن وزارة المالية تطرق إليها بيان الوزارة استشهد بكثير من إنجازات الإشادة في السوق النقدي السعودي.

- د. خالد الحارثي:

حقيقة تطرق البيان بشكل سطحي على ما مر في السوق المالية وأعتقد إن لم يتناول دور سوق المال في تنمية الاقتصاد ويورها المؤثر.. كما أنه تطرق إلى أحداث أو قرارات

صدرت خلال هذا العام والإشكالية إذا نظرنا بمنظور شمولي للربط ما بين الميزانية وأسواق المال أعتقد أن في حالتنا السعودية أن سوق المال يسير خارج السرب فلا يرتبط بمعايير اقتصادية أو مالية في تقييم قيمه السوقية أو أسعار الشركات المدرجة فيه.

ولكن منطقياً أو اقتصادياً عندما يكون هناك إنفاق حكومي مستمر للدولة يعكس على أرباح الشركات المدرجة في أسواق

الميزانية تهدف بشكل رئيسي إلى استكمال المشاريع وتنمية الإنسان

المال وبالتالي يساهم في تحقيقها لأرباح سنوية في قوائمها المالية إذا كنا نطبق المعايير الحسابية والمحاسبية.. ونطبق معايير الاستثمار الحقيقية وأعتقد أنه عندما تصدر موازنة إيجابية تنعكس إيجاباً على سوق المال فتأثير مثل هذه الميزانية قد يأخذ صدها في السوق وسيعود إلى ما كان عليه.

وبالتالي تاريخياً.. السوق السعودي من موازنات وقواتر متعددة ولم يتأثر إيجاباً في حين نشهد عجزاً لأول مرة منذ طفرة السوق التي بدأت في ٢٠٠٤ في الموازنة ولا أعتقد أن هناك تأثيراً سلبياً لتقييم وضع السوق وربطه بالموازنة. تحتاج أن يكون هناك أول استثمار مؤسسي والحد من استثمار الأفراد في السوق كي نستطيع أن نقيم وضع سوقنا بشكل أكثر منطقية.

وأشادات صندوق النقد الدولي كنيا تعطي عودة إلى سوق الأسهم.. هذه الإشياء ستسبب انعاشاً في السوق السعودي لا أعتقد أن هناك تأثيراً مباشراً وأرقامنا لا تتحكم في السوق الآن وهناك معايير أخرى تتمثل في الحالة النفسية بالإضافة إلى آثار الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط ولكن أتمنى أن نرى في هذه الميزانية التوجه الموجود لسوق المال في العام المقبل.. كما نشهدنا هذا العام تراجع عدد كبير من الشركات على أن تدرج شركاتها في السوق الأولية في ظل تدهور الأسعار الآن وهذا شيء غير إيجابي لسوق الأسهم خصوصاً وأن هناك توجهاً لزيادة عمق السوق.

وإن الممكن أن يكون تأثير الميزانية الحالية يومين أو ثلاثة على السوق بالإيجاب ثم يعود السوق لما كان عليه سابقاً.

المشاركون

١. زياد العيسام نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بحجة
٢. صالح حضي الرئيس التنفيذي لشركة حلواني لخوان
٣. خالد الحارثي رئيس مكتب الإستشارات المالية
٤. صالح النعيم المحاسب والمستشار القانوني

م. صالح حضي:

طرحت هيئة السوق ١٣ شركة للاكتتاب العام خلال عام ٢٠٠٨م وأيضا توقف عجلة طرح الشركات للاكتتاب في السوق من شهر سبتمبر إلى تاريخه بسبب انخفاض المؤشر والأسعار المتدنية للعديد من الشركات. والذي نراه أيضا أن جزءا من الشركات المدرجة في أسواق المال الحالية مثل شركة سابك التي تعتبر الأساس بالنسبة لنا ستخفض أرباحها في السنة القادمة مما سيؤثر سلبا في سوقنا المالي. وأنا هنا اختلف مع د. خالد في التوجه العام على السوق الحالي السعودي فمما زال لدي أمل في أن السوق سيمر بمرحلة أفضل مما يمر به حاليا بعد نهاية الربع الاول من العام القادم. فلا نتحدث عن ١٩ ألف نقطة أو أرقام فلكية تحدثنا عنها في السابق. وكذلك تأثيرات الميزانية والإنفاق

والتشييد والبناء سينعكس على القطاع الأسمتي والقطاع البنكي والقطاعات الغذائية وحجم السلع الغذائية والعام القادم سوف ينعكس ذلك على الشركات الغذائية وسوف ترى جزءا من الاستقرار في الربع الأول من العام القادم بقاؤل أن شاء الله.

× أ. صالح النعيم.. قراءة تك الميزانية الدولية هذا العام.. ما هي قراءاتك الأولية:
أ. صالح النعيم:

شيء يبرهن إن شاء الله بالنسبة لإيرادات للدولة تريليون ومائة مليار ريال حصيلته الإيرادات ٢٠٠٨م والمصاريف نحن متفائلون بها بالنسبة ٢٠٠٩ أنها ستكون الميزانية نفسها السابقة نود إن كان هناك عجز فسياسة الدولة في ٢٠٠٨ كفلت أن يكون هناك تغطية لأي عجز في الميزانية.. فقط مشاريع الدولة التي اعتمدها مثل ما صرح خدام الحرمين والتزامات الدولة قائمة وستبقى في جميع المشاريع بدون أن تتأثر بأي عجز.

× أ. صالح وأنت محاسب قانوني معروف يؤخذ على ميزانية المملكة أن إعدادها محاسبيا تقليدي (ميزانية بنود وليست ميزانية برامج) وإن الوقت الحالي أصبح أكثر إلحاحا أن تتحول وزارة المالية من ميزانية البنود إلى ميزانية البرامج.

أولا كلمة ميزانية دولة غير الموزانة والفرق كبير محاسبيا بين الميزانية والموازنة.. فالموازنة تعتمد على قائمة برامج ولكن جميع الوزارات ترفع مشاريعها للقيادة ويجب أن تنفذ في نفس العام ولكن تأخير المشاريع هو الذي يربك موازنة الدولة يعني ميزانية ٢٠٠٨م.

ما هو الذي تم إنجازه؟.. تأخر المشاريع التي كان من المفروض تنفيذها في ٢٠٠٨م تؤثر على ميزانية ٢٠٠٩.

الدولة بانة ميزانيتها على ٤٠ دولارا للبرميل وجريدة الاقتصادية في عدد سابق لها صرحت أن ميزانية ٢٠٠٩م تتطلب سعر البترول يكون ٦٠ دولارا.. والذي صدر من الأوبك يتوقع أن يرتفع البترول من ٦٠ الى ٧٠ دولارا.

فنحن نتوقع أن يكون عندها فرق لأن موازنة ٢٠٠٩ مبنية على ٤٠ دولارا.

بالنسبة لسؤالك موازنة برامج وليست موازنة بنود الألية التي تستخدمها الوزارات هي أن كل وزارة ترفع موازنتها قبل انتهاء ميزانية ٢٠٠٨م وهذا ما تحتاج أن توضح الية له من قبل الوزارات ويتم توفيق المشاريع خلال فترة الموازنة وتنفيذها في نفس العام.

فإذا كان هناك تأخير في تنفيذ المشاريع المتعددة من خلال الموازنة سواء موازنة ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨م والعاظم يلحظ هذا الشيء في المشاريع.. فليست كل المشاريع نفذت في وقتها.

= عبدالله الطياري:

يعني أستاذ صالح الموازنة القادمة ستكون بلا عجز بانن الله؟.

أ. صالح النعيم:

بالعكس سياسة المملكة أثبتت أنها حكيمة حتى من ناحية تأثرها بال أزمة المالية ففحن تأثرتا ولكن سياسة المملكة في هذا الموضوع تعتبر من أفضل الدول التي ابتعدت عن التأثير المباشر من الأزمة العالمية.

× د. خالد هل لديك تعليق أو إضافة..
د. خالد الحارثي:

اتفق فيما طرحه الأستاذ صالح أن الموازنة كانت أفضل من التوقعات واستدرا الحكومة في الضخ والإنفاق الحكومي هو شيء إيجابي ولكن العقول أن أسعار النفط والتغيرات الأولية للعام العقيل زالت غير واضحة المعالم وإن كنت أنا من المتشائمين حول هذه الأسعار في العام العقيل إذا أخذنا نفس المعايير التي تم تقييم أسعار النفط عليها خلال العامين الماضيين.



سياسة المملكة أثبتت

أنها حكيمة حتى

من ناحية تأثرها

بالأزمة المالية